الانتخابات والإعلام

عارف حجاوي

نزلت إلى السوق لأشتري جريدة. كنت أسير في الشارع وأرى حولي منظرا عجيبا لم أره في حياتي: رجال كبار يمشون والدموع تنحدر على خدودهم. رجال واقفون على بسطة خضار يشترون وهم يبكون. يدفعون للبائع ثمن كيلو الخيار وهم يذرفون دموعا صامتة. حدث هذا قبل ٣٤ سنة، عندما مات جمال عبد الناصر. بعد رحيل الرئيس عرفات انطلقت أصوات الكثيرين تقول: «نريد أباً جديدا. لا نريد رئيسا بل أباً. نريد رئيسا يجمعنا تحت عباءته. لقد أصبحنا يتامى بعد عرفات». سمعنا هذه الأصوات تتردد في الصالون السياسي في رام الله، وسمعناها في أوساط الصحافة. وسمعناها بدرجة أقل في أوساط الشعب.
وفي هذه النغمة كثير من التخلف، وفيها كمية كبيرة من النفاق أيضا. مثلما لم تمت مصر بعد عبد الناصر لن تموت فلسطين بعد عرفات. ومثلما تسلط السادات على قرار مصر بعد عبد الناصر لا نريد لأحد أن يتسلط على قرار فلسطين بعد عرفات.
إعلامنا الفلسطيني جارى الساسة في النواح في الفترة الماضية، دون أن تظهر فيه أصوات كافية تعبر عن الرغبة في ترتيب البيت الفلسطيني ترتيبا ديمقراطيا. وجاءت الانتخابات لكي تحثنا على التفكير بشكل سياسي لا عاطفي. ولكنها جعلتنا ننغمس في السباق نفسه دون أن نستغل المناسبة لرفع سقف الديمقراطية في بلدنا.

نريد رئيسا قويا. ونريد مجلسا تشريعيا أقوى

شعبنا ليس حرا تماما. العالم كله يتدخل في شؤوننا. واشنطن تتدخل، ومصر والأردن يتدخلان. وإسرائيل تفرض ما تريد. ولن ينفعنا كثيرا أن نسعى إلى التحرر من التدخل الخارجي أولا، وقبل السير في طريق الديمقراطية. الأشياء لا تتم هكذا. عندما يصبح لدينا مجلس تشريعي قوي مستقل، وعندما يقرر هذا المجلس انتخابات دورية في مواعيدها، فإن العالم سيجد التدخل في شأننا أمر صعب.

يا خبر بفلوس..

أطالب الإعلام الفلسطيني، من صحف وإذاعات وتلفزيونات، بأن يغطي الانتخابات تغطية عميقة، بحيث تكون الأسابيع التي تسبق يوم الاقتراع مليئة بالحرية في التعبير وبالمقالات السياسية التي ترسم صورة المستقبل السياسي للبلد، وبالبرامج الإذاعية والتلفزيونية التي يتحدث فيها الناس العاديون والخبراء والمحللون على حد سواء ويطالبون بالتغيير، ويفصلون تفصيلا حقيقيا جوانب القصور في الأداء السياسي على مدى الأعوام العشرة السابقة. الانتخابات فرصة لقول ما كنا نريد أن نقوله ولا نستطيع. إنها مناسبة لفرض سقف أعلى للحريات.
الانتخابات، أيضا، فرصة لجمع الأموال من جيوب المرشحين. وهذا مال حلال. حلال على المرشح أن ينفق على حملته الانتخابية، شرط أن يلتزم بالقانون الذي يحدد طرق جمع المال وطرق إنفاقه. وحلال على وسائل الإعلام أن تنشر الدعاية الانتخابية أيضا بحسب القانون. ولكن الخلط بين الخبر وبين الدعاية الانتخابية أمر مرفوض في أخلاقيات المهنة. وهذه ممارسة نراها في وسائلنا الإعلامية كثيرا. صار تعبير »خبر بمصاري« رائجا. ولكن الخبر الذي ينشر لأن المرشح دفع ثمنه خبر غير متوازن صحفيا، وفيه خداع للمواطن.
سنرى المراقبين الدوليين يتقاطرون بالمئات، سواء في الانتخابات الرئاسية أم في التشريعية التي وعدتنا المؤسسة السياسية بها. وقد يعجز هؤلاء الدوليون عن ضبط الإعلام متلبسا بالترويج للمرشحين عن طريق الخلط بين الخبر والإعلان الانتخابي. هذه المهمة متروكة للجهات التي تنظم المهنة. ولكننا بصراحة لا نرى نقابة الصحفيين معنية بهذه المسألة. يحسن بالنقابة الآن أن تفكر بإجراء انتخابات وبتنظيم نفسها قبل أن تنظم المهنة.
إذا كانت المؤسسة التي تنظم مهنة الصحافة في بلدنا محكومة بهيئة إدارية لم تتعرض للهيب الانتخاب في السنوات العشر الماضية فكيف نرجو منها أن تعالج مسألة حرية الصحافة والانتخابات بشكل معقول؟ ما حدث للهيئات الفلسطينية المختلفة في عهد الرئيس الراحل هو أنها استطابت التعيين الرئاسي ونبذت الانتخاب واحتقرته كطريقة لتجديد الدم ولفرض مراقبة الهيئات العامة على الهيئات الإدارية. وماذا كانت النتيجة؟ صارت النقابات دكاكين مملوكة لأشخاص، وارتفعت نسبة الاختلاس، بل تحول الاختلاس إلى طريقة حياة.
كان يقال لنا: لا يجوز أن نغير شيئا إلا بعد زوال الاحتلال. وفينا الآن من يقول: لا، بل لن يزول الاحتلال إلا إذا غيرنا أشياء كثيرة.

أطالب الرئيس القادم بـ

أنا أعطي الرئيس الجديد، كائنا من سيكون، الحق في تعيين شخص واحد: هو رئيس الوزراء. لا يجوز للرئيس أن يعين سواه أبدا. وبعد ذلك فرئيس الوزراء يعين وزراءه وينال الثقة لهم من التشريعي أو لا ينالها. وكل وزير يعين لنفسه مساعدين بحسب الهيكلية المعلنة. وكل نقابة يقوم أعضاؤها بانتخاب قيادتهم. مضت علينا سنوات كثيرة كان تعيين موظف صغير فيها يتم بتوقيع الرئيس. وكانت التعيينات سياسية أو عائلية، وكانت كلها بالواسطة. ونتج عنها هدر لأموال البلد يفوق بكثير ما سببه الفساد. كما نتج عنها أن أصبحت الوزارات والهيئات العامة في البلد محشوة بالمحاسيب الذين يدينون بالولاء لمن توسط في تعيينهم وليس لأسس مهنتهم.
وأنا لا أطالب بتفنيش أحد، عملا بحكمة «قطع الأعناق..»، ولكنني أطالب الرئيس القادم بأن يفهم أن ما حدث كان كارثة، وأن عليه أن يسلك طريقا آخر في التعيينات الجديدة، وأن يحاول تفعيل الجهاز الحكومي.

تروج للدعاية الانتخابية قبل موعدها

دور وسائل الإعلام الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية المقبلة

كتب: بلال غيث

تشهد سوق الإعلام والدعاية الانتخابية حضورا لافتا في هذه المرحلة من الانتخابات الفلسطينية التي بدأت الرئاسية منها وستتلوها التشريعية والبلدية في الأشهر المقبلة، حيث يجري حاليا التنافس على أهم منصب في السلطة الفلسطينية وهو الرئاسة، فأي دور يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية والخاصة بشكل يضمن نزاهة الحملات الانتخابية المقبلة، والعدالة في توزيع دورها بين المرشحين الذين جرى اعتماد ترشحهم ليجري انتخاب أحدهم في التاسع من كانون الثاني المقبل؟ وأين هي من الالتزام بالقوانين الخاصة بالانتخابات؟ وما هو الدور الأمثل الذي يجب على الإعلام الفلسطيني القيام به خلال المعركة الانتخابية المقبلة؟ وكيف يمكن التفريق بين الدعاية الانتخابية والإعلام؟

الدعاية الانتخابية

يقول بهاء البكري مدير العلاقات العامة في لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية أنه وبحسب تعريفات اللجنة و حسب القانون الفلسطيني فان الدعاية الانتخابية حق مكفول لكافة المرشحين لمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وتمارس وفقا لأحكام القانون الفلسطيني واللوائح والتعليمات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية.
ويضيف البكري:« الدعاية الانتخابية تتمثل في النشاطات والفعاليات الانتخابية القانونية التي تقوم بها الهيئات الحزبية المسجلة والمرشحون لشرح برامجهم الانتخابية لجمهور الناخبين، ويدخل ضمن تعريفها كذلك أي دعوات يوجهها المرشحون والهيئات الحزبية وتدعو الجمهور للتصويت لصالح أي من المرشحين».
ويشير البكري أنه يمنع منعا باتا إقامة المهرجانات أو عقد الإجتماعات العامة الانتخابية في المساجد أو الكنائس أو الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات العامة أو المؤسسات الحكومية، كما يمنع منعا باتا أن تتضمن الخطب أو النشرات أو الإعلانات أو الملصقات أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو إثارة النعرات القبلية أو العائلية أو الطائفية بين المواطنين.

الدور الأمثل لوسائل الإعلام:

يعتبر وليد بطراوي مراسل هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» أن الإعلام الرسمي، والمتمثل في هيئة الإذاعة والتلفزيون، الفضائية الفلسطينية ووكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، ملزم ببرنامج خاص يتم تنسيقه مع لجنة الانتخابات المركزية لتخصيص مواعيد الدعاية الانتخابية لكل مرشح، بحيث يعطى كل واحد منهم فرصاً متساوية، وتكون هذه الدعاية مجانية، وكما أنه يتوجب على الإعلام الخاص أن يلتزم بالضوابط والتعليمات ومن أهمها الالتزام بموعد بدء الدعاية الانتخابية والامتناع عن نشر مواد وإعلانات يوضح فيها المرشح برنامجه السياسي قبل موعد بدء الدعاية.
وتؤكد القوانين التي نشرتها لجنة الانتخابات المركزية في الصحف أنه لا يجوز لوسائل الإعلام الرسمية بث إعلانات إضافية سواء أكانت مجانية أم مدفوعة الأجر لأي من المرشحين، على جميع وسائل الإعلام الالتزام بموعد بدأ الدعاية الانتخابية ومنع التحريض أو الطعن بأي من المرشحين، وتجنب نشر إعلانات لصالح حملة أحد المرشحين الانتخابية أو إعلانات يوضح فيها المرشح برنامجه السياسي قبل موعد بدء الدعاية.
من جهته، يشير بهاء البكري أن على جميع وسائل الإعلام الفلسطينية مراعاة ما يشترطه قانون الانتخابات الفلسطيني من حيث عدم بدء أي نوع من الدعاية الانتخابية المباشرة وغير المباشرة قبل ١٤ يوما من يوم الاقتراع أي في ٢٦ كانون أول الحالي، وعليها أن تقف موقفا حياديا موضوعيا في هذه المسألة.

الإعلام الفلسطيني والالتزام بشروط الدعاية:

ويرى بطراوي أن وسائل الإعلام الفلسطينية تخترق القوانين والتشريعات المخصصة لعملها خلال العملية الانتخابية، فقد سارعت وسائل الإعلام إلى عمل لقاءات صحفية ومقابلات مع المرشحين الذين أعلنوا عن نيتهم خوض الانتخابات بشكل لم يترك مجالا لدعاية انتخابية منصفة والأمثلة على ذلك كثيرة.
ويوضح بطراوي أن ما يحدث على مستوى الوطن هو أن بعض الشخصيات من موقعها القيادية تعمل على تسريب دعايتها الانتخابية من خلال الأخبار والتقارير التي تكتب حول أنشطتها السياسية، والمهم هنا هو كيفية التعامل مع هذه الأخبار بحيث لا تصبح دعاية انتخابية للمرشح، ففي كثير من الأحيان يحاول المرشحون الأذكياء تمرير أفكارهم خلال الأخبار والصور التي تنشر لهم.
في ذات الوقت يعتبر المحلل هاني المصري رئيس دائرة المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام أن التجربة الفلسطينية في ميدان الإنتخابات لا تزال متواضعة وإمكانيات الوقوع في الخطأ لا تزال كبيرة، فلم تشهد الأراضي الفلسطينية أي انتخابات حقيقية سوى الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ١٩٩٦.
ويكشف المصري أنه يوجد خروقات للقوانين واللوائح التي تحدد طريقة تعامل وسائل الإعلام مع الدعاية الانتخابية، وبالتالي على لجنة الانتخابات المركزية بصفتها الجهة المسئولة أمام القانون إبلاغ وزارة الإعلام بهذه الخروقات من اجل معالجتها.
وفي السياق ذاته يؤكد رضوان أبو عياش رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية أن الهيئة ملتزمة بشكل كامل بالرسالة التي أرسلها رئيس لجنة الانتخابات إليها، وطالب فيها وسائل الإعلام بعدم القيام بأي دعاية انتخابية لأي من المرشحين قبل الموعد المحدد لذلك.

أخبار لا يمكن التهرب منها:

في موضوع التغطية الإخبارية التي تتعلق بأي من المرشحين والتي يصفها عدد من المحللين أنها دعاية انتخابية، يقول المصري أنه يوجد بعض الأخبار التي لا يمكن التهرب منها، خصوصا أن عدد من المرشحين لديهم أعمال في منظمات حزبية وإنسانية ولا يمكن أن يتوقفوا عن عملهم.
ويضيف المصري «أنه لا يوجد في القانون ما يدعو المرشح إلى الاستقالة أو التوقف عن عمله بعد ترشيح نفسه للانتخابات، والدعوة لانتخاب شخص بعينه هو ما يجب الوقوف عنده لكن الأعمال العادية الروتينية التي يقوم بها المرشحون لا يجب أن نعتبرها دعاية انتخابية».
وهنا يؤكد أبو عياش أن قيام تلفزيون فلسطين والإذاعة بتغطية الأخبار اليومية للرئاسة الفلسطينية ولمنظمة التحرير هو أمر عادي ولا يعتبر نوعا من الدعاية الانتخابية، فأخبار منظمة التحرير والقيادة تغطى كغيرها من أخبار الشعب الفلسطيني، فهي تهم المواطنين وتسهم في تسهيل حياتهم اليومية.
ويعتبر عبد الناصر النجار رئيس تحرير صحيفة الأيام الفلسطينية أن وصف ما ينشر من إعلانات وأخبار على أنه دعاية انتخابية هو كلام مردود، فلم يقم أي من المرشحين بإقامة ندوة أو مؤتمر صحفي ولم ننشر عنها، فإذا كان أحد المرشحين أنشط من غيره فهذا شأنه.
ويؤكد النجار :«نحن في «الأيام» نتعامل مع ما يصدر من لجنة الانتخابات المركزية بشكل جدّي، فأي خبر أو أي إعلان تعتبره اللجنة دعاية انتخابية سنمتنع عن نشره، لكننا لم نتلقى أي إشعارات بذلك، فدعوة المرشح الناخبين للتسجيل في إعلان ليست دعاية انتخابية لأنه لا يقول للمواطنين انتخبوا إنما يقول لهم سجلوا أنفسكم في سجل الناخبين العام».
وهنا يرد البطراوي معتبرا أن دعوة المرشحين المواطنين إلى تسجيل أنفسهم في سجل الناخبين العام في هذا الوقت جاءت لأهداف انتخابية بحته وأن مسؤولية دعوة المواطنين للتسجيل تقع على عاتق لجنة الانتخابات وهي ليست من مسؤولية المرشح، وطلب المال عبر إعلانات ينشرها بعض المرشحين في الجرائد هو دعاية انتخابية ولا يمكن اعتبارها إعلانات تجارية.

دورها الحاسم يحتم ضرورة عدالتها ونزاهتها:

وبالتأكيد أن الدور الهام والحاسم الذي تلعبه وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية يحتم عليها الالتزام بالعدالة والنزاهة في عملها خلال مراحل الانتخابات المختلفة، فهي الأقدر على نقل برامج المرشحين إلى الجمهور وانحيازها إلى أي منهم سيؤدي حتما إلى التأثير على فرص الآخرين في الفوز.
وفي هذا الموضوع يؤكد أبو عياش أن تلفزيون فلسطين ملك لكل الفلسطينيين وليس لجهة أو تنظيم أو حزب أو حركة دون غيرها، ويمكن لكل مرشح أن يقدم لنا اعتراضه أو ملاحظاته حول ما ينشر، وسيتم دراستها والتعامل معها بكل جدية، وإن التزام الهيئة بالمساواة والعدالة هو التزام أخلاقي ومهني، كما أننا ملتزمون بالشروط التي تحددها لجنة الانتخابات المركزية.
من جهته، يرى وزير العمل الفلسطيني السيد غسان الخطيب أن مسألة النزاهة هامة للغاية، لأن نجاح العملية الانتخابية مرتبط بعدالة تعامل وسائل الإعلام ونزاهتها وتوازنها تجاه المرشحين المختلفين، أي أن عليها أن تعطي فرص إعلامية متوازنة وعادلة لكل المرشحين، وأن لا تتوقف الفرص الإعلامية الممنوحة لهم على أساس إمكانياتهم المادية.
وهنا يوضح بطراوي أن لجنة الانتخابات المركزية نبهت إلى الضوابط القانونية والتعليمات المتعلقة بالدعاية الانتخابية التي يتعين على جميع المرشحين لمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والهيئات الحزبية، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة، وجميع الجهات الأخرى المختصة الالتزام بها، كل فيما يخصه».

ضرورة وقف الخروقات:

لوقف الخروقات التي رصدت والتي قد تكون حدثت بقصد أو بغير قصد يؤكد المصري أن علينا أن نتعلم حتى نصل إلى الصورة التي نرضاها لوسائل إعلامنا حتى لا يتم مخالفة القوانين التي تحفظ حق كل مرشح في الدعاية له بالفترة المحددة في الدعاية الانتخابية، بدون استخدام وسائل الإعلام كوسيلة دائما أو استغلال المصالح العامة والخاصة بصورة مخالفة للقانون، بل حسب ما أقرته لجنة الانتخابات المركزية وحسب التعليمات الواضحة الصادرة بهذا الخصوص.
ويؤكد بطراوي أنه يتوجب على الإعلام الفلسطيني أن يتوقف عن إجراء أي مقابلات أو نشر أي معلومات حول برامج المرشحين الانتخابية وذلك احتراماً للقانون، فهناك متسع كاف لكل المرشحين خلال فترة الأربعة عشر يوماً لان يتقدموا ببرنامجهم الانتخابي، و هي كافية للمرشح النشيط أن يعرف الناس بنفسه وان ينشر ما يريد في سائل الإعلام وحينها يكون على وسائل الإعلام الفلسطينية التعامل بمهنية عالية مع برنامج كل مرشح.
وينهي بطراوي حديثه بدعوة المرشحين إلى الالتزام بالقانون و عدم إطلاق تصريحات تصب في مصلحة الدعاية الانتخابية، وعلى وسائل الإعلام تتفادى الدعاية الانتخابية التي يحاول المرشحون أن يمرروها من خلالها.